الجمهورية التونسية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

تونس في 07 فيفري 2020

اللجنة الوطنية القطاعية للقانون العام
اللجنة الوطنية القطاعية للقانون الخاص

المعايير المعتمدة في دراسة مطالب تأهيل وإعادة تأهيل الشهادات الوطنية للإجازة والماجستير في مجال الحقوق والعلوم السياسية

الشهادات الوطنية للإجازة:

*تلاؤم التخصص المطلوب مع متطلبات البحث العلمي وسوق الشغل

*مدى انفتاح المسلك للتخصصات على مستوى شهادة البكالوريا

*آفاق مواصلة الدراسة العليا بالنسبة للطلبة المتفوقين

*تطابق الوحدات التعليمية وصنفها وحجم ساعات التكوين في كل سداسي وعدد الأرصدة المسندة والضوارب مع نظام الدراسات للإجازة في القانون.

*تلاؤم الوحدات التعليمية وصنفها وحجم ساعات التكوين في كل سداسي وعدد الأرصدة المسندة والضوارب مع متطلبات التكوين في التخصص المطلوب بالنسبة للإجازات المراد إحداثها لأول مرة، ومدى ترابطها وتكاملها.

*اعتماد نظام امتحانات يراوح بين المراقبة المستمرة والنظام المزدوج، مع الأخذ بصنف الوحدات التعليمية (أساسية/أفقية/اختيارية).

*تلاؤم محتوى برامج الوحدات التعليمية مع طبيعة هذه الوحدات.

*توفر إطار التدريس الكافي من المؤسسة على أن لا يقل عن **مدرسين** من صنف "أ" وعدد كاف من بين الأساتذة المساعدين بما يضمن حسن سير الوحدات التعليمية مع ضرورة الإدلاء بما يفيد التزام المدرسين بالتدريس في صورة التعاقد معهم وسيرتهم الذاتية (بالنسبة للمؤسسات الخاصة للتعليم العالي، يكفي أن يكون المدرسان من صنف "أ" عرضيان).

*الشراكة مع المحيط الاقتصادي والمهني والاجتماعي.

الشهادات الوطنية لماجستير البحث

*تلاؤم التخصص المطلوب مع متطلبات البحث العلمي وسوق الشغل.

*مدى انفتاح المسلك للتخصصات على مستوى الشهادة الوطنية للإجازة.

*آفاق مواصلة الدراسة العليا بشهادة الدكتوراه بالنسبة للطلبة المتفوقين.

*تطابق الوحدات التعليمية وصنفها وحجم ساعات التكوين في كل سداسي وعدد الأرصدة المسندة والضوارب مع نظام الدراسات لشهادة ماجستير البحث.

*تلاؤم الوحدات التعليمية وصنفها وحجم ساعات التكوين في كل سداسي وعدد الأرصدة المسندة والضوارب مع متطلبات التكوين في التخصص المطلوب بالنسبة لشهادة ماجستير البحث المراد إحداثها لأول مرة، ومدى ترابطها وتكاملها.

*اعتماد نظام امتحانات يراوح بين المراقبة المستمرة والنظام المزدوج، مع الأخذ بصنف الوحدات التعليمية(أساسية/أفقية/اختيارية).

*تلاؤم محتوى برامج الوحدات التعليمية مع طبيعة هذه الوحدات.

*توفر إطار التدريس الكافي من المؤسسة، على أن لا يقل عن **ثلاثة مدرسين** من صنف "أ" وعدد كاف من بين الأساتذة المساعدين بما يضمن حسن سير الوحدات التعليمية، مع ضرورة الإدلاء بما يفيد التزام المدرسين بالتدريس في صورة التعاقد معهم، وسيرتهم الذاتية.

*الشراكة مع المحيط الاقتصادي والمهني والاجتماعي.

الشهادات الوطنية للماجستير المهني:

*تلاؤم التخصص المطلوب مع متطلبات سوق الشغل، ومدى تحقيقها للقيمة المضافة على مستوى القدرة على التشغيل

*مدى انفتاح المسلك للتخصصات على مستوى الشهادة الوطنية للإجازة

*تطابق الوحدات التعليمية وصنفها وحجم ساعات التكوين في كل سداسي وعدد الأرصدة المسندة والضوارب مع نظام الدراسات لشهادات الماجستير المهني المثيلة المؤهلة من قبل وزارة الإشراف في صورة وجود شهادات ماجستير مهني مثيلة مؤهلة.

*تلاؤم الوحدات التعليمية وصنفها وحجم ساعات التكوين في كل سداسي وعدد الأرصدة المسندة والضوارب مع متطلبات التكوين في التخصص المطلوب بالنسبة لشهادات الماجستير المراد إحداثها لأول مرة، ومدى ترابطها وتكاملها.

*اعتماد نظام امتحانات يراوح بين المراقبة المستمرة والنظام المزدوج، مع الأخذ بصنف الوحدات التعليمية (أساسية/أفقية/اختيارية).

*تلاؤم محتوى البرامج التعليمية مع طبيعة هذه الوحدات.

*توفر إطار التدريس الكافي من المؤسسة، على أن لا يقل عن **مدرس** من صنف "أ" وعدد كاف من بين الأساتذة المساعدين بما يضمن جسن سير الوحدات التعليمية، مع ضرورة الإدلاء بما يفيد التزام المدرسين بالتدريس في صورة التعاقد معهم، وسيرتهم الذاتية (بالنسبة للمؤسسات الخاصة للتعليم العالي، يكفي أن يكون المدرس من صنف "أ" عرضي).

*توفر إطار التدريس الكافي من غير الجامعيين (المحامين/قضاة/موظفين سامين...).

*الشراكة مع المحيط الاقتصادي والمهني والاجتماعي.

*إنجاز التربصات.